كبار المضاربين يتجهون إلى الأسهم ذات القيمة الدفترية المرتفعة

استمرار ارتفاع البورصة يحد من مخصصات البنوك البالغة 313 مليون دينار

على مدى الأسبوعين الماضيين تمكنت المؤشرات العامة لسوق الكويت للأوراق المالية من تعويض معظم الخسائر التي تكبدها والتي بلغت حوالي 900 نقطة تأثرا بالأجواء النفسية جراء المخاوف من توجيه ضربة عسكرية الى سورية، ومع تلاشي هذه المخاوف تمكن المؤشر السعري للسوق من تعويض حوالي 750 نقطة، وفي الجلسات السبع المتبقية من فترة الربع الثالث فإن هناك توقعات بأن يحقق المؤشر العام مكاسب كبيرة ليتجاوز حاجز إغلاقه في شهر أغسطس الذي بلغ 8070 نقطة.

وعلى الرغم من ان استمرار الاتجاه الصعودي للسوق من شأنه ان يعوض أوساط المتعاملين جزءا كبيرا من الخسائر التي تكبدوها إلا ان الأهم ان هذا الصعود سوق يقلل من حجم مخصصات البنوك في فترة الربع الثالث.

من خلال ميزانيات البنوك في النصف الأول من العام الجاري نجد ان مجمل مخصصات القطاع بلغت في تلك الفترة نحو 313,19 مليون دينار مقارنة بنحو 300,42 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي. ففي النصف الأول من العام الحالي قام البنك الوطني بأخذ مخصصات تقدر بنحو 58,56 مليون دينار وبيت التمويل الكويتي نحو 103 ملايين دينار وبنك الخليج نحو 38,58 مليون دينار والبنك التجاري نحو 42,64 مليون دينار والبنك الأهلي نحو 19,87 مليون دينار والمتحد 6,48 ملايين دينار وبنك برقان نحو 24,85 مليون دينار وبنك بوبيان نحو 8,92 ملايين دينار وبنك الكويت الدولي نحو 10,26 ملايين دينار. اما مجمل أرباح البنوك في النصف الأول من العام الحالي فقد بلغت نحو 280,92 مليون دينار مقارنة بنحو 260,27 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الجاري. ويلاحظ ان مجمل مخصصات البنوك في النصف الأول من العام الحالي تزيد من مجمل الأرباح في الفترة نفسها بنحو 33 مليون دينار.

ولكن في ظل قيام العديد من الشركات بالتوصل لعمليات تسوية لديونها مع البنوك منذ بداية العام، ومع التحسن الملحوظ في قيم الأصول المتمثلة في الأسهم المرهونة، فإن ذلك يتوقع ان يكون له تأثير ايجابي على مجمل أرباح البنوك في النصف الثاني من العام الحالي، وبالتالي فإن مجمل مخصصات البنوك في النصف الثاني يتوقع ان تقل عن مجمل مخصصات النصف الأول، الأمر الذي سيؤدي بالتبعية الى ارتفاع مجمل أرباح البنوك في النصف الثاني مقارنة بالنصف الأول، ومن شأن ذلك ان يؤدي الى توجه أوساط المستثمرين في السوق اصحاب الاتجاهات متوسطة المدى إلى أسهم البنوك، وقد بدا ذلك واضحا خلال تداولات الشهر الجاري، حيث شهدت أغلب أسهم البنوك عمليات شراء ملحوظة خاصة سهمي البنك الوطني و«بيتك» الذي حقق تداولات نشطة وارتفاعا كبيرا في سعره السوقي قياسا بأسهم البنوك الأخرى، وهذا يأتي تفاعلا مع ما أثمرت عنه خطة إعادة الهيكلة التي يقوم بها بيت التمويل والتي حققت تطورا كبيرا في البيانات المالية في النصف الأول من العام الحالي، وقد انعكس النشاط الملحوظ لأسهم البنوك وباقي الأسهم القيادية في القطاعات الأخرى الأسبوع الماضي الى تحقيق القيمة السوقية للسوق مكاسب كبيرة بلغت 523 مليون دينار لتصل المكاسب السوقية الاجمالية منذ بداية العام الى 2,7 مليار دينار بارتفاع نسبته 9,7٪ لترتفع القيمة السوقية الاجمالية للسوق الى 31 مليارا و572 مليون دينار.

في ظل محدودية عدد الشركات التي ستقوم بتوزيع أرباح فإن آلية التداول في السوق في الفترة القادمة سوف تتركز على الشركات التي قامت بتوزيع أرباح في السنوات الماضية وتحديدا بعض البنوك والشركات القيادية الأخرى وهي اجيليتي وزين والوطنية للاتصالات، لذلك فإن هذه الأسهم يتوقع ان تشهد تحسنا تدريجيا في أسعارها السوقية، وهذه النوعية من الأسهم سوف تركز عليها الصناديق والمحافظ المالية الكبيرة وبطبيعة الحال المحفظة الوطنية. مع بدايات العام الحالي شهد السوق عمليات مضاربة عشوائية استمرت حتى شهر مايو الماضي تقريبا ما أدى الى ارتفاع اسعار العديد من الأسهم بنسب تراوحت بين 100 و150 ثم بدأ السوق يدخل في عمليات تصحيح تدريجي والتي وصلت ذروتها مع الأزمة السورية، إلا انه يلاحظ ان الفكر المضاربي لكبار المضاربين بدأ يأخذ منحى أكثر احترافية من خلال التركيز على ثلاثة أنواع من الشركات.

النوع الأول: يقوم المضاربون الكبار بالتوجه الى أسهم الشركات التي أعلنت عن توصلها الى اتفاقيات مع البنوك لإعادة هيكلة ديونها الأمر الذي أدى الى تحسن في بياناتها المالية ما يجعل اسعارها السوقية أكثر إغراء للمضاربين.

النوع الثاني: الشركات التي قيمتها الدفترية أعلى من قيمتها السوقية، حيث يلاحظ ان هذه الشركات تجذب أوساط المضاربين بحكم التطور في ثقافة المتداولين.

النوع الثالث: الشركات التشغيلية، فرغم تعرض عدد كبير من هذه الشركات لتراجع أرباحها في السنوات الماضية الا ان امتلاكها لأصول مدرة للدخل مكنها من الاستمرار في تحقيق العوائد وان كان أغلبها موجها لسداد ديون إلا ان هذه النوعية من الشركات يتوقع ان تشهد نشاطا في الفترة القادمة.

وبشكل عام، فإن السوق لايزال يعاني من افتقاده لصناع السوق مقابل سيطرة كبار المضاربين المحترفين على مجريات التداول، وسوف يستمر هذا الوضع حتى تتحسن القدرة المالية لصناع السوق خاصة الشركات الاستثمارية التي لايزال أغلبها يعاني من تداعيات الأزمة.

● هشام أبوشادي

جدول توضيحي لمخصصات وأرباح البنوك في النصف الأول 2013 مقارنة بالفترة 2012

البنوك	مخصصات النصف الأول 2013 بالمليون	مخصصات النصف الأول 2012 بالمليون	أرباح النصف الأول 2013 بالمليون	أرباح النصف الأول 2012 بالمليون
الوطني	58,56	50,96	128,53	120,81
الخليج	38,58	38,77	14,27	12,79
التجاري	42,64	46,82	7,73	0,45
الأهلي	19,87	20,81	17,25	21,19
المتحد	6,48	5,79	23,16	20,52
برقان	24,85	15,54	27,89	31,16
بيتك	103,04	109,22	49,82	42,13
بوبيان	8,92	10,55	6,26	5,21
الدولي	10,26	1,96	6,00	6,00
الإجمالي	313,19	300,42	280,92	260,27

تحول تدريجي نحو الأسهم القيادية خاصة البنوك وسهم «بيتك» يجني ثمار خطة إعادة الهيكلة

العمر لـ «الأنباء»: «مينا العقارية» انتهت من دراسة مشروع في تركيا

كشف رئيس مجلس إدارة شركة مينا العقارية د.فؤاد العمر عن ان الدراسة التي أجرتها الشركة بخصوص مشروع في تركيا أسفرت عن نتائج ايجابية من حيث تقييم الأرض واستغلالها في إقامة مشروع تشييد قلل مشابه للمشروع الذي انتهت منه الشركة مؤخرا.

وأفاد العمر في تصريح خاص لـ «الأنباء» انه بخصوص أصول الشركة بالبحرين التي عمدت الى إعادة هيكلتها فإنها مازالت قيد الدراسة، موضحا أن الشركة بصدد البحث عن مشروع مناسب وستتوصل الى اتفاق حول هوية المشروع الذي ستقيمه قبل نهاية السنة الحالية.

د.فؤاد العمر

و بشأن الالتزامات المالية للشركة قال العمر إن الشركة تسعى الى تخفيضها الى أدنى نسبة هذه السنة وذلك تماشيا مع خطة مجلس إدارة الشركة الرامية الى مزيد تخفيض المرابحات ذات النسب العالية، مشيرا الى ان الشركة ستتوصل خلال السنة المالية الحالية الى تخفيض المديونية بشكل أكبر.

● منى الدغيمي

«هيئة الأسواق» ولجنة السوق تبحثان خطة إلغاء قاعة التداول الأسبوع الجاري

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن اتفاق عدد من شركات الوساطة العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية مع إحدى الشركات العقارية المحلية التي تمتلك عقارات في محافظتي الجهراء والأحمدي لاستئجار مقرات جديدة لهم وذلك بالتزامن مع خطة إدارة سوق الكويت للأوراق المالية بإلغاء قاعة تداولات السوق حسب جدول زمني محدد سيتم الاتفاق عليه بين الجهات الرقابية، مبينة ان مقترح إلغاء قاعة التداول سيكون على طاولة هيئة أسواق المال ولجنة السوق خلال الأسبوع الجاري لمناقشة آليات تفعيله خاصة بعد الأحداث التي جرت خلال الآونة الأخيرة المتعلقة بإدراج سهم بنك وربة وما وصلت إليه الأمور من تزاحم شديد داخل وخارج البورصة وتدافع العديد من نساء وكبار بالسن الأمر الذي وجب على الجهات الرقابية أخذ الأمر بجدية ودراسة مدى تفعيلة خلال الفترة المقبلة.

وأفادت المصادر بأن المقترح الذي سترسله إدارة السوق إلى الجهات الرقابية سيتضمن خطة عمل ممنهجة كاملة تتضمن من الناحية الفنية طرق الاعتماد على النظام الآلي الجديد في عمليات البيع والشراء والعمل على إنهاء جميع الثغرات التي ظهرت بالنظام خلال الفترة الأخيرة، فضلا عن إنشاء إدارات تطوير فنية تتصل أجهزتها بالنظام وذلك من اجل العمل على إنهاء أي مشاكل قد تظهر على النظام في أي شركة وساطة بحيث تقوم إدارة التطوير بالتعامل معها فور تلقي الشكوى، أما من الناحية الإدارية فستبقى جميع الإدارات المحاسبية والقانونية في مبنى السوق، أما شركة المقاصة فلن يكون لها أي دور مباشر مع الجمهور من خلال مبنى السوق حيث سيتم التعامل معها من خلال أفرع خاصة للتعامل مع جمهور المواطنين وبذلك تكون إدارة السوق قد تلاشت جميع الأمور السلبية التي كانت تحدث بالسوق من زحام داخل وخارج مبنى السوق ومنعت أيضا أي تداول للشائعات في قاعة السوق، علما بأن اغلب الأسواق في جميع أنحاء العالم ليست لديها قاعة للتداول رغم ان عدد متداوليها قدر بالملايين.

وذكرت المصادر ان المقترح سيتضمن تنسيق شامل مع البنوك المحلية فيما يتعلق بحسابات العملاء وتوفير غرف تداول جديدة لاتساع شريحة اكبر من المتداولين، فضلا عن القيام بعمل دورات تدريبية لأوساط المتعاملين لاطلاعهم على كيفية التداول الالكتروني عبر الهواتف الذكية خاصة لكبار السن حتى يسهل عليهم إجراء أي عملية بيع او شراء من خلال هواتفهم الذكية عبر برامج متخصصة في التداول، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين البنية الأساسية التي تقوم عليها تداولات السوق وتحقيق التسهيلات المطلوبة من قبل المتداولين إضافة إلى أن هذا التطوير من شأنه تهيئة الأجواء لاستحداث أدوات استثمارية جديدة.

● محمود فاروق

انطلاق «BMW i8» في معرض فرانكفورت الدولي للسيارات 2013

في خطوة أثبتت ريادة شركة تصنيع السيارات الراقية في مجال الاستدامة ورؤيتها للمستقبل، شمل اليوم الأول من معرض السيارات الأهم في العالم عددا من أبرز سيارات BMW ومجموعة BMW i التابعة لها، ومنها الانطلاقة العالمية لسيارة BMW i8 التي ستصل إلى الشرق الأوسط في الربع الأول من عام 2014. وi8 سيارة عالية الأداء قابلة للشحن وتوفر كثيرا في استهلاك الوقود وإصدار الانبعاثات كأنها سيارة صغيرة، وهي بالتالي السيارة الرياضية الأكثر تطورا وابتكارا في التاريخ.

وتنضم إليها في المعرض سيارة BMW i3، أول سيارة من مجموعة BMW تعمل على الكهرباء فقط وتصمم للمدن الكبيرة. وتبشر سيارتا i8 وi3بعهد جديد من التنقل، وتثبتان التزام BMW i المتواصل ونطاقها المحتمل، وتبرهنان على أن السيارة عالية الأداء التي لا تصدر الانبعاثات قادرة على منح تجربة قيادة ممتعة للسائق والتميز بجاذبية لافتة. ويعمل الطرازان بتكنولوجيا BMW eDrive، التي ستمنح تجربة قيادة لا مثيل لها في كل السيارات الهجينة والكهربائية المستقبلية من BMW. ويعتبر محرك BMW eDrive أساس كل طرازات BMW i، ويتألف من محرك كهربائي، وبطارية ليثيوم–أيون وإدارة محرك ذكية. ولن تضم أي من السيارتين الفولاذ في هيكلها، بل ستصنع من مقصورة ركاب من ألياف الكربون، في سابقة هي الأول من نوعها في قطاع السيارات.

وإلى جانب طرازات BMW i، سيعرض الجيل الثالث من سيارة BMW X5، واحدة من السيارات الأكثر مبيعا لمجموعة BMW الشرق الأوسط. وتقدم هذه السيارة الديناميكية للعملاء معايير جديدة من حيث التصميم البارز، والرحابة الفاخرة، وتعدد المزايا المتطورة، ومتعة القيادة الكفوءة. وسيحتوي هذا الطراز على محرك السيارة المحسن الذي يسمح لسيارة xDrive50i BMW X5 الجديدة بالتسارع من صفر إلى 100 كلم/الساعة في 5 ثوان، مع خيار استخدام محرك بثماني أسطوانات على شكل V.

ويعتبر الجيل الحالي من سيارة BMW الفئة الخامسة السيارة الأفضل مبيعا لدى الشركة اليوم، وهو طراز رائد في فئة الصالون الكبيرة في العالم والشرق الأوسط. وخلال المعرض سيرفع النقاب عن سيارة BMW الفئة الخامسة الجديدة التي من المتوقع أن تزيد ريادة الفئة في السوق أكثر وأكثر، وأن تحافظ على زخم المبيعات المستقبلية بفضل التعديلات في التصميم والتحسينات التكنولوجية. ومع هذه المزايا، والمواصفات الجديدة المبتكرة التي يقدمها نظام BMW ConnectedDrive، ستزداد جاذبية سيارة BMW الفئة الخامسة.

أما السيارة الخامسة والأخيرة التي سيكشف عنها في المعرض، فهي سيارة BMW الفئة الرابعة كوبيه، التي تبشر بفجر جديد للكوبيه من BMW وتجسد جوهر الجاذبية والديناميكية في فئة السيارات الراقية. ومن الخارج، تضفي مواصفات السيارة الجميلة حضورا قويا على الطريق تضاف إليها القدرات الديناميكية المتميزة ومتعة القيادة. وتضم السيارة علبة تروس بست سرعات يدوية كتجهيز قياسي، أو علبة تروس أوتوماتيكية رياضية بثماني سرعات، إلى جانب محرك بست أسطوانات مستقيمة وتقنية التوربو الثنائي في سيارة BMW 435i كوبيه ومحرك رباعي الأسطوانات في سيارة 428i كوبيه.

وسيقدم عرض السيارات الخمس إضافات جديدة إلى مفهوم التنقل المستدام، وسيارات النشاطات الرياضية كوبيه Sports Activity Coupé، والسيارات الراقية، مما يحرص على أن تواصل مجموعة BMW احتلال موقعها الريادي كشركة تصنيع السيارات الراقية الأفضل مبيعا في العالم.

«التجارة» تصدر تعميماً إدارياً بشأن نظام عهد المواد

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» إن وزارة التجارة والصناعة أصدرت الأسبوع الماضي تعميما إداريا يحمل رقم 7 لعام 2013 بشأن نظام عهد المواد.

وجاء في التعميم الإداري الصادر عن الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية في الوزارة الشيخ نمر فهد الصباح بشأن تحديد وتنظيم عهد المواد بالتزام الموظفين بـ 6 نقاط أساسية.

● أولا: على قسم العهد بالوزارة مسك كل سجلات العهد ومساعدة لجنة الجرد في إجراء المطابقة السنوية بين بيانات سجلات العهد واستثمارات جرد العهد وإعداد كشوف خارجية لتجميع بيانات بطاقات العهد لكل وحدة، وترفق هذه الكشوف بمستندات الجرد.

● ثانيا: يتعين على الإدارات المعنية متابعة تواجد العهد بأيدي مستخدميها.

● ثالثا: على قسم العهد القيام بإجراءات صرف العهد وإعادتها وتحويلها وفقا للتعميم المشار إليه.

● رابعا: يعتبر الموظف صاحب العهدة مسؤولا عن سلامة عهدته الشخصية والمحافظة عليها، وبناء عليه يجب إخطار رئيسه المباشر بأي تلف أو عطل تتعرض له المواد التي بعهدته ليقوم الأخير باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة عليها وذلك بالتنسيق مع قسم المخازن والعهد بالوزارة كما يتوجب عليه قبل حلول تاريخ انتهاء صلاحية المادة.

● خامسا: يجب إجراء الجرد أو التسليم لعهدة كل موظف صاحب عهدة في حال نقله أو إنهاء خدماته في الوزارة أو قيامه بإجازة تتجاوز ثلاثة أشهر ثم يتم إخلاء طرفه بناء على نتيجة الجرد ويتم إخطار قسم المخازن والهد بالوزارة بما تم في هذا الإجراء.

● سادسا: يصدر وكيل الوزارة أو من ينوب عنه لائحة جزاءات يتعين تطبيقها بحق المتسبب في حالة فقد أو إتلاف العهدة وحسبما تفسر عنه التحقيقات في هذا الشأن.

● عبدالرحمن خالد

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State of Kuwait دولة الكويت

إعلان توعوي:
"بشأن المصالح غير المعلنة"

تسترعي هيئة أسواق المال (الهيئة) انتباه المتعاملين في سوق الكويت للأوراق المالية وكافة الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية (قانون الهيئة) إلى تجنب الممارسات والسلوكيات التي يعاقب عليها القانون المذكور ولاسيما تلك التي تندرج في إطار التلاعب عند تداول الأوراق المالية كالتشجيع أو التوصية العلنية على شراء أو بيع ورقة مالية حال ثبوت وجود مصلحة غير معلنة للشخص الذي شجّع أو أوصى بذلك بشكل علني. ووفقاً لقانون الهيئة، فإن المصلحة غير المعلنة تعني أي عمولة خفيّة أو عائد مادي أو هبة أو هدية من مُصدر أو وسيط أو متداول أو مستشار أو وكيل اكتتاب لها علاقة بالورقة المالية.

وقد وضع قانونُ الهيئة جزاءاتٍ رادعةً على التلاعب المذكور، وتتمثل في عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مبلغ خمسة آلاف دينار ولا تتجاوز خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كما يُحكم على الجاني برد قيمة المنفعة المالية التي حققها أو قيمة الخسائر التي تم تجنّبها نتيجة ارتكابه جريمة التلاعب المذكور.

وتُهيب الهيئة بجميع المتعاملين في نشاط الأوراق المالية ضرورة الالتزام بقانون الهيئة ولائحته التنفيذية وتجنب كافة الممارسات المشبوهة التي تنطوي على أي سلوك يحظره قانون الهيئة، وبما يساعد على تنمية بيئة استثمارية تتميز بالعدالة والتنافسية والشفافية في مجال تداول الأوراق المالية.

لمتابعة الإعلانات التوعوية للهيئة يرجى زيارة:

موقع هيئة أسواق المال
www.cma.gov.kw

موقع سوق الكويت للأوراق المالية
www.kse.com.kw

وعلى تويتر @cma_kwt